شنـاشيـل

إعلام يخدم الأعداء مجانا !

■ عدنان حسين

بالتأكيد ليس لأن الدنيا ربيع والجو بديع هذه الأيام تواصل شبكة الإعلام العراقي تقفيلها على موضوع التظاهرات المتواصلة في البلاد منذ خمسة أسابيع.

لا بدّ ان الانقطاع عن الزمن والجهل بطبيعة الإعلام وبطبيعة الشبكة، كمؤسسة للدولة وليست حكومية، والخضوع للضغط الحكومي من جانب إدارة الشبكة، هو ما يفسّر أن شبكة الإعلام لا يفوتها شيء من أخبار حركات الاحتجاج في اليمن والبحرين وسوريا والأردن وسلطنة عمان، وحتى في هونولولو إذا ما حدث شيء، فيما تعطي الأذن الطرشاء والعين العمياء والفم المكمم لتظاهرات الجمعة وغير الجمعة في العاصمة بغداد ومدن أخرى.

غير مرة أظهر كبار المسؤولين في الحكومة ضيقهم الشديد من "مبالغات" و"تهويلات" الإعلام المعادي (البعثي والقاعدي)، فماذا فعلوا لمواجهة هذا الإعلام؟.. الأوامر بعد الأوامر لشبكة الإعلام بعدم الاقتراب من موضوع التظاهرات وعدم كشف السلبيات .. وإذا كان الأمر غير ذلك فمعناه ان إدارة شبكة الإعلام يمكن أن تصلح للمتاجرة بالأعلاف، مثلا، أو للعمل في مجال غسل وتشحيم السيارات.. أما الإعلام فلا كبيرة.

وسواء حدث هذا التقفيل بأوامر وضغوط حكومية أو بسبب عدم تخصص وعدم كفاءة إدارة شبكة الإعلام، فالنتيجة أن الشبكة، وعموم الإعلام المحلي المتفق مع الحكومة على عدم تغطية التظاهرات، تؤدي بذلك خدمة كبرى مجانية للإعلام المعادي .. تترك له الساحة لكي يصول ويجول براحة متناهية. ومن السذاجة، بل البلاهة، افتراض أن المشاهد والمستمع والقارئ العراقي سيغلق عيونه وآذانه عن أخبار التظاهرات إكراما لعيون المسؤولين في قناة "العراقية" وإذاعتها وصحيفة "الصباح"... الشبكة بذلك تهدي، من دون مقابل، المشاهدين والمستمعين والقرّاء الى "الشرقية" و"البغدادية" و"الرافدين" و"الجزيرة".

ثمة مشكلة كبيرة في عمل شبكة الإعلام، ومجمل مؤسسات الإعلام المحلية .. مشكلة تتصل في المقام الأول بالمهنية، وهي مشكلة مزمنة وليست طارئة، ولا ينفع عدم الاعتراف بهذا أو السعي لإيجاد الذرائع والمبررات الواهية.

وهذه المشكلة هي التي جعلت الإعلام العراقي، وبخاصة شبكة الإعلام، يقصّر في مواجهة المد الإرهابي الذي هدد جدّيا كيان الدولة والمجتمع، فلم يُفلح هذا الإعلام في كشف خفايا وأسرار الشبكات الإرهابية ومصادر تمويلها وأساليب عملها. ان قناة خارجية، هي قناة "العربية"، قدّمت للعراقيين خدمة على هذا الصعيد لم يستطع أن يحقق الإعلام العراقي كله عشر معشارها، فبرنامج "صناعة الموت"، مثلا، فضح على نحو مهني منظمات الإرهاب، وبخاصة "القاعدة" وفروعها، مع انه كان، وما يزال، متاحا للإعلام العراقي من الوقائع والوثائق القدر الأكبر الذي يتيح إنتاج العشرات من البرامج الوثائقية، وحتى من الأعمال الدرامية المستمدة من آلاف القصص الإنسانية لمعاناة العراقيين مع الإرهاب.

حتى الآن لم ينجح الإعلام العراقي في تقديم الصورة الحقيقة للفضائع الشنيعة والعواقب المهولة التي ترتبت على أعمال الإرهاب وعلى مساعي إثارة حرب طائفية. ويرجع السبب الرئيس في ذلك الى أن من يديرون الإعلام العراقي هم في الغالب ليست لهم معرفة أو خبرة أو كفاءة في مجال الإعلام والصحافة.

الإعلام العراقي في حاجة الى عملية تغيير كبيرة لكي يكون قوياً وفاعلاً يستقطب الرأي العام العراقي ويؤثر فيه ويسحب البساط من تحت أقدام مؤسسات الدعاية المعادية (البعثية والقاعدية)، وهذه العملية يجب أن تنطلق من جهاز الدولة الإعلامي الذي عليه أن يتحرر من حكوميته وأن يستقطب الكفاءات المهنية المحلية والمهاجرة.

يتطلب الأمر إعادة نظر جذرية في هيكلية وطرائق عمل شبكة الإعلام بما يجعلها مؤسسة وطنية قوية يديرها أصحاب الكفاءة والخبرة من العناصر الوطنية النزيهة، وتستند في عملها الى المعايير المهنية التي تحكم مهنة الإعلام.

الحاجة ملحة لتنظيم مؤتمر وطني يدرس وضع الشبكة، تشارك فيه أفضل الكفاءات الإعلامية في الداخل والخارج وممثلون عن البرلمان والحكومة ليقدّم للبرلمان والحكومة التوصيات المناسبة لإعادة بناء الشبكة على أسس مهنية ووطنية لا تجعل منها رهينة للأهواء الشخصية والأهداف الحزبية.

adnan255@btinternet.com

ندوة السلم والتضامن دعت إلى اعتماد معايير الديمقراطية فيه

خبراء وناشطون: عيوب ونواقص في قانون الأحزاب وعلى البرلمان معالجتها

المجلس العراقي للسلم والتضامن .. ارشيف

□ بغداد / اياس حسام الساموك

أقام المجلس العراقي للسلم والتضامن ندوة حوارية مفتوحة لمناقشة مسودة قانون الأحزاب الذي قدمته الحكومة الى مجلس النواب.

الندوة التي حضرها عدد كبير من ممثلي منظمات المجتمع المدني أكدت ضرورة سن قانون للأحزاب، في وقت انتقد عدد من المشاركين فيها المشروع الجديد لما فيه من عيوب كثيرة يقتضي على مجلس النواب مناقشتها وإيجاد الحلول لها كي يخرج هذا القانون بالصورة التي تتفق مع الأسس الديمقراطية المتبعة في أرقى دول العالم.

وقال رئيس مفوضية الانتخابات السابق عادل اللامي في ورقته ان العملية الديمقراطية لها مقومات تنظم العمل، لافتا الى انها ليست كما كانت في السابق تقتصر على صناديق الاقتراع، مشددا على ضرورة ان تكون هنالك اطر قانونية وواحد من هذه الأطر هو قانون الأحزاب السياسية وعلى ان يتفق مع المعايير الديمقراطية المعتمدة في أكثر دول العالم تطورا.

واضاف اللامي ان قانون الأحزاب له من الأهمية التي لا تقل عن أهمية المبادئ الدستورية التي تضمن ممارسة العمل الديمقراطي في البلاد، موضحا ان القانون الذي كان معتمدا في الانتخابات قبل ٢٠٠٣ هو رقم ٣٠ ولكن بعد التغيير صدر امر ٩٧ والذي نظم عملية اشتراك الكتل السياسية ولكنه لم ينظم حياتها وكيفية تمويلها.

وشدد اللامي على ضرورة ان يسن قانون للأحزاب بسبب الحاجة الملحة اليه في هذه الفترة، منوها بان مشروعا كان قد قدم في ٢٠٠٦ الا انه لم يلق الآذن الصاغية وبعدها تم تقديم مشروع آخر في ٢٠٠٧ وتمت مناقشته من قبل اللجنة القانونية وكانت النسخة حينها أفضل من المسودة الحالية بكثير.

وتابع اللامي ان التنظيم القانوني الذي كان معمولا به في مصر وتم تعديله منذ ايام هو ان يتم إخطار وإخبار الجهة المشرفة على تنظيم عمل الأحزاب والتي تتكون من رئيس مجلس الشورى ووزير الداخلية وعضوين من محكمة النقض المعينين من قبل رئيس الجمهورية.

الا ان اللامي قال ان الوضع في العراق مختلف فالمسودة تشترط ان تكون هنالك مصادقة من الجهة المشرفة فضلا عن انها تراقب عمل الأحزاب ونشاطاتها وهي المسؤولة عن كيفية التمويل وتقديم الطعون وتحريك الشكاوى كما انها تحضر الجلسات القضائية.

وعرج اللامي على بعض العيوب التي وردت في نصوص القانون موضحا ان المادة الخامسة والتي اكدت ضرورة ان يكون تأسيس الحزب على أساس المواطنة، الا ان المادة خلت من عدم جواز تأسيس حزب على أساس التعصب الديني، مردفا فالمادة التاسعة تحدثت عن ان أعضاء الأحزاب يجب ان لا يكونوا أعضاء في هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات، وكان من المفترض وبحسب اللامي ان تنص على عدم جواز الانتماء للأحزاب من قبل اعضاء الهيئات المستقلة عموما.

وعلى ما يقول اللامي فإن طلب المستمسكات التي اوجب القانون اعتبرها احد الشروط هو امر غير مبرر ، معتبرا ان مبلغ المليون دينار كرسوم تسجيل الحزب بالكبير جدا، مشددا على ضرورة ان يحتوي النص القانوني في حال أقيمت دعوى من طرف معين على ان يسترجع مبلغ الرسوم في حال كسبه للدعوى والا سوف يمتنع الناس عن اقامة الدعاوى وان كان لهم الحق فيها.

وانتقد اللامي ايضا حصر القانون للهيكل التنظيمي للحزب، معتبرا إياه بأنه يتعارض مع الحرية كونه حصر هيكلية الحزب بتكوينات معينة في حين يجب ان ينص القانون على سبيل التشبيه لا الحصر.

بدوره اعتبر القاضي هادي عزيز التعددية الحزبية واحدة من خصائص الديمقراطية لاسيما وان العراق فيه تعددية في الأطياف، خصوصا وان العراق عاش في ظل دكتاتورية ظالمة عملت على محاربة الأحزاب وحالت دون ان تكون هنالك اي مبادرة لتأسيس حزب آخر غير الحزب الحاكم في داخل البلاد.

وأضاف عزيز في ورقته "لا بد من وجود نص قانوني يعدل الأمر ٩٧ والذي فتح الباب على مصراعيه في مسألة تشكيل الأحزاب ووصلت أعداد الكتل السياسية في احد المرات الى ٣٠٠ حزب".

وأكد عزيز ايضا على ضرورة ان تكون هنالك تشريعات تنظم عمل الأحزاب في العراق.

ثم عرج عزيز على تطور التنظيم القانوني للأحزاب منذ تأسيس الدولة العراقية حتى إصدار قانون الأحزاب لسنة ١٩٩٠ والذي حرم على جميع الأحزاب الانضمام الى القوات المسلحة باستثناء حزب البعث.

وتابع عزيز ان تعريف الحزب الموجود في القانون أمر لا مبرر له كون التعريف من اختصاص السلطة القضائية لا التشريعية، موضحا ان النظر في قضاياها من قبل محكمة القضاء الإداري يعني تدخل الحكومة فيها وان القرارات ستكون من نفس الحكومة، مشددا على ضرورة ان تكون هنالك هيئات مستقلة تعمل على الاشراف على الأحزاب خصوصا وان الدستور قد سمح بتشكيل هيئات مستقلة.

اما المحامي حسن شعبان فأعرب عن اعتقاده في مداخلته بأن الحكومة الحالية بدأت تنهج على نهج الحكومات السابقة في سن قوانين موسعة.

وبحسب شعبان فان هذا القانون لا يختلف كثيرا عن قانون المنظمات غير الحكومية الذي دمر المنظمات، مؤكدا ان منح الترخيص من قبل وزارة في الحكومة أمر غير مبرر له وبحسب القوانين الديمقراطية فإن تسجيل الحزب يكتمل بالإخطار والإخبار، ونشر اسم الحزب وأعضائه في جريدتين رسميتين.

ولفت شعبان الى ان فرض الجزاءات التي هي عبارة عن أحكام بسجون هو أمر ايضا غير مبرر له بل يفترض ان تكون الجزاءات على الأحزاب غرامات عينية.

اما المراقب الناشط في مجال حقوق الانسان زهير ضياء الدين فقد اشار في مداخلته الى أن مشروع قانون الأحزاب ينطوي على تناقضات كثيرة واطالة في نصوصه فهو يدخل الى تفاصيل عميقة من شانها خدمة الأحزاب المسيطرة على المشهد السياسي في الحكومة والبرلمان والتي سيطرت في وقت كانت الديمقراطية ضعيفة.

واضاف ضياء الدين " من المفترض ان تطرح هذه المسودة على الرأي العام كي تتم مناقشتها من قبل الأكاديميين والقوى السياسية وتتم إعادة صياغتها بالشكل الصحيح"، مبينا انه بالنظر الى الجهة التي تشرف على تسجيل الأحزاب في هذا المشروع مقارنة مع مشروع ٢٠٠٧ والذي أعطى الصلاحية الى جهة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب فإن هذا يعد تراجعا الى الوراء كون المسودة الحالية اعطت الصلاحية الى وزارة العدل.

الجدل لا يزال محتدماً بشأن المناصب الأمنية

العبادي: قانون رواتب الرئاسات لن يقر قبل مراحل من النقاش

□ بغداد / هشام الركابي

بحث مجلس النواب في جلسته أمس مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث واعتصام موظفيه حول الموضوع نفسه .

واكد النائب حيدر العبادي رئيس اللجنة المالية ان مشروع القانون سيمر بمراحل من النقاش والمداولة خاصة ان اللجنة تسعى لتحقيق العدالة من خلال عدم التباين الكبير مع رواتب موظفي الدولة الاخرين.

فيما نقلت النائبة صفية السهيل مطالب المعتصمين من موظفي المجلس بخصوص تخفيض الرواتب مشيرة الى أهمية الدور الذي يقومون به في ظل الظروف الصعبة، بينما دعا النائب محمود عثمان الى مساواة موظفي مجلس النواب مع اقرانهم من موظفي الرئاسات الاخرى مشددا على اهمية عدم شمولهم بتخفيض الرواتب.

من جهته قال النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك لـ"المدى" يجب ان يراعي قانون تخفيض الرواتب المكان والمنصب الذي يتولاه كل موظف.

واضاف المطلك ان مجلس النواب سيؤيد آلية تخفيض الرواتب لكن شريطة ان يدرس بشكل دقيق ويأخذ بنظر الاعتبار عدم الضرر بالموظفين.

وفي مداخلته اكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ان مجلس النواب سيجري نقاشا معمقا بشان مشروع القانون وقد تم الطلب من اللجنتين القانونية والمالية تقديم تقرير يتضمن اصدار رأي واحد مشيرا الى ان كل الآراء مطروحة لحين استيفاء النقاش بهذا الشأن ومسألة تخفيض رواتب موظفي المجلس مقترن بتصويت النواب مؤكدا ان المجلس عازم على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث.

وفي شأن آخر أنهى المجلس القراءة الأولى لمشاريع قوانين هي (مشروع قانون تصديق الاتفاقية العربية لتيسير انتقال الإنتاج الثقافي العربي بين حكومة جمهورية العراق والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومشروع قانون إلغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة (٩) من اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة واضافة الى مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على البروتوكول الاضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومشروع قانون المعهد العالي لابحاث الاجنة وعلاج العقم ومقترح التعديل الاول لقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بالمادة ١١ و١٢ ومشروع قانون عقد المعاهدات فضلا عن اتفاقية التعاون بين جمهورية العراق والمنظمة الدولية للهجرة).

وصوت المجلس ايضا بعدم الموافقة على مشروع قانون وزارة السياحة والاثار من حيث المبدأ واعادته الى الحكومة بعد إتمام القراءة الأولى له ، وجاء التصويت بالرفض بسبب تباين وجهات النظر بين النواب بشان مشروع القانون والمطالبة بضرورة فصل السياحة عن الاثار.

وانهى المجلس ايضا القراءة الثانية لمقترح قانون إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٩١ ورقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٥ وفي مداخلات عدد من النواب بشان إلغاء تلك القرارات طالب النائب محسن السعدون بضرورة المراجعة الشاملة لجميع القرارات الصادرة في عهد النظام المباد وتقديمها فيما دعا النائب سامي العسكري الى تشكيل لجنة قانونية مختصة للنظر في جميع قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل والقوانين الصادرة في عهد الحاكم المدني الاميركي بول برايمر والقوانين التي شرعت في الدورتين النيابيتين السابقتين اما النائب عبد الرحمن اللويزي فقد رأى ان تتحمل اللجان النيابية مراجعة القرارات تبعا لاختصاصها بشان مضامين قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل.

وفي سياق متصل لا يزال الجدل محتدم بشأن المناصب الأمنية فقد أكد ائتلاف دولة القانون ان المالكي سيقدم مرشحين آخرين للوزارات الأمنية بدلا عن الذي تم طرحهم الأسبوع الماضي بعدم التوافق عليهم.

وقال الصافي في حديث للوكالة الاخبارية للانباء ان الاسماء التي قدمها رئيس الوزراء المالكي للوزارات الامنية لم تحصل على توافق الكتل السياسية، لهذا سيقدم مرشحين اخرين لسهولة تمريرهم في البرلمان."

واضاف ان اختيار الوزراء الأمنيين مرهون بالتوافقات السياسية، وهناك مرشحون آخرون لوزارة الداخلية من قبل التحالف الوطني وهم احمد الجلبي وعدنان الاسدي ولا بد من وجود توافق عليهم".

وكشف عن وجود ضغط كبير على المالكي نتيجة تأخير إعلان الحقائب الوزارية اضافة الى الضغط الإداري والجهد الأمني لذلك لا بد ان يتم حسم هذا الموضع هذا الأسبوع.

"الفصل" يدخل المستشفيات

شيوخ مزيفون يهددون الأطباء: ٤٠ ألف دولار مقابل أخطاء العلاج

□ بغداد / المدى

يقول الدكتور نصير السوداني:"كانت عملية جراحية لتثبيت كسر في الأنف .. و رغم نجاح الإجراءات فقد توفي المصاب بعد أسابيع قليلة بسبب تخثر الدم و لا علاقة لذلك بالعملية" تلقى الطبيب اتصالا من عائلة المتوفى تطلب منه التفاوض بشأن دفع مبلغ ٤٠ ألف دولار و في حالة عدم الدفع فانه سيتعرض للقتل . قام الطبيب بما يقوم به العراقيون اليوم ; فقد ذهب الى شيخ عشيرة معروف لكي يلتقي بشيخ عشيرة المتوفى .

بعد ثماني سنوات من التحرير الذي وضع العراق على الطريق العصري و المجتمع الديمقراطي الا ان الشعب يلجأ باستمرار الى الوسيلة القديمة و هي المفاوضات العشائرية التي تسمى (الفصل) الذي يمارسه الشيوخ حيث يطلبون من خلاله تعويضا عن الإساءة التي حصلت.

المشكلة في جزء منها هي نتيجة لضعف النظام القانوني والافتقار الى إجراءات الشكاوى الرسمية منذ عهد صدام حيث كان يسود النظام الاستبدادي و كانت المحاكم تسيء ممارسة تداول الشكاوى.

مسؤولون في مستشفيات بغداد قالوا ان التهديد العشائري منتشر لدرجة ان العديد من الاطباء يغادرون البلاد كما فعلوا خلال الحرب . يقول احد اطباء العيون الذي عاد مؤخرا من الإمارات العربية و يفكر بالعودة اليها مرة اخرى " انا حتى لا اعرف من هو شيخ عشيرتي . تريد زوجتي الطبيبة العودة الى العراق للعمل فيه لكني حذرتها بان الموضوع فيه الكثير من المجازفة " .

تعتبر العشيرة من المكونات الاساسية في العراق و رغم ان القانون العشائري قد منع في العراق عام ١٩٥٨ و تنامى خلال حكم صدام ، بدأ يزدهر ثانية لأسباب عديدة .

يقول احد الشيوخ المحترمين في بغداد ، محمد اسماعيل المسعودي ، بعد سقوط الدكتاتورية كان العراق بلا سلطة او حكومة و قد سيطرنا و مارسنا هذه الأمور بمسؤولية . و بما ان الشيخ المسعودي يستوعب القانون العشائري فانه مع الكثيرين غيره ينتقدون اولئك " الشيوخ المزيفون " الذين لا يستمدون سلطتهم من النسب العائلي بل من المبالغ الضخمة التي كانوا يستلمونها.

في مدينة الفلوجة يستخدم الدكتور صباح العاني حراسا شخصيين ليمنعوا المرضى المشكوك بخطورتهم من الدخول الى غرفة الانتظار بحجة ان الطبيب غير موجود . يقول الدكتور صباح ان جزءا من المشكلة هو جهل المرضى بتعقيدات الجراحة ، و هذا ما دعا إياد حسين ان يستهدف طبيبا فشل في علاج اصابعه المتضررة ، و يهدده. و كانت النتيجة ان قام الطبيب بدفع مبلغ ألفي دولار . يقول اياد " بعد عام من العمليات غير الناجحة قمت بزيارة شيخ عشيرتي ، نحن من اكبر العشائر و قد شعر الشيخ بالسرور لاستلامنا هذا المبلغ" .

□ عن : واشنطن بوست

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون